أثر الاستقرار السياسي علي التنويع الاقتصادي في ليبيا

عبد الرزاق مفتاح بشير احموده **طالب دراسات عليا ماجستير**

ab1174568@gmail.com

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف تأثيرات حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها البلاد على الاقتصاد الوطني على مدى عقد تقريباً ، وقد توصلت النتائج إلى أن هذه الحالة قد أسفرت عن آثار سلبية بالغة، حيث أدت إلى نتائج كارثية تسببت في خسائر يصعب تعويضها أو التعافي منها في ظل الظروف الراهنة المليئة بالصراعات والانقسامات، مما أثر سلباً على جوانب الحياة اليومية للناس على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، فقد تدهورت الخدمات، وارتفعت الأسعار، وشحّت السيولة، وزاد الفقر، وعلى المستوى الوطني، توقفت عجلة التنمية، وانخفض معدل النمو الاقتصادي، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي وتزايد الدين العام، مما أظهر العديد من التشوهات والتحديات التي تتطلب جهوداً مضنية لإصلاحها وإعادة الحياة إلى طبيعتها ، اعتمد البحث على أسلوب وصفي للبيانات المستمدة في الغالب من تقارير رسمية تسلط الضوء على الحالة الاقتصادية وجوانبها المتعددة.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي – الاقتصاد الليبي.

Abstract:

This study seeks to explore the effects of the political instability that the country has been experiencing on the national economy for nearly a decade ,The results show that this situation has had profound negative effects, leading to catastrophic consequences that are difficult to compensate for or recover from under the current circumstances of conflict and division, This has negatively impacted people's daily lives, both socially and economically, Services have deteriorated, prices have risen, liquidity has become scarce, and poverty has increased , At the national level, development has stalled, economic growth has declined, while consumer spending has increased and public debt has increased, revealing numerous distortions and challenges that require strenuous efforts to address and restore normalcy, The research relied on a descriptive

approach to data mostly derived from official reports that shed light on the economic situation and its various aspects.
Keywords: Political Instability - Libyan Economy.

1- المقدمة:

شهدت ليبيا بعد عام 2011 منعطفًا تاريخيًا في مسارها السياسي والاقتصادي، نتيجة التغيرات الجذرية التي تلت ثورة 17 فبراير. تُعَدُّ قضايا الاستقرار السياسي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنويع الاقتصادي في البلاد، حيث أن الاستقرار يشكل بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

بعد الإطاحة بنظام القذافي، واجهت ليبيا العديد من التحديات التي عطلت جهود الإصلاح والتنمية، بما في ذلك الصراعات الداخلية، والانقسام السياسي، وارتفاع معدلات البطالة. هذه التحديات أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين، مما جعل تحقيق التنويع الاقتصادي أمرًا صعبًا .

التنوع الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد المتزايد على قطاع النفط وتشجيع نمو القطاعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي القائم على القواعد الديمقراطية ووجود بيئة تحفيزية للمستثمرين .

تظهر الدراسات أن البلدان التي تتمتع باستقرار سياسي أفضل تسجل معدلات تنمية اقتصادية أعلى، حيث يمكن للاقتصاد الوطني الليبي الاستفادة من ترسيخ الاستقرار السياسي من أجل تحقيق النمو المستدام. وبالتالي، تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنويع الاقتصادي، والتحديات التي تواجه ليبيا في هذا السياق، والتي من شأنها أن توضح كيف يمكن للسياسات العامة أن تسهم في تعزيز التنويع وتحقيق استقرار اقتصادي شامل.

في النهاية، إن فهم هذه العلاقة ليس فقط مهمًا للباحثين والسياسيين، بل أيضًا لصناع القرار والمستثمرين، حيث سيساهم في تشكيل السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتساعد على بناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا في ليبيا.

1-1 المشكلة البحثية :

أدت حالة الاضطراب السياسي التي تعاني منها ليبيا إلى تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية، مما أثر سلبًا على مستوى معيشة المواطنين وزاد من معاناتهم جراء ارتفاع الأسعار، نقص السيولة، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

إن هذه الظروف، وغيرها، تعكس بوضوح الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الوطني وأثرت عليه بشكل كبير.

لذا، يصبح من الضروري إجراء بحث ودراسة للإجابة على سؤال محوري وهو:

إلى أي مدى أثّر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 على قدرة الدولة على تحقيق التنويع الاقتصادي، وتجاوز الاعتماد المفرط على قطاع النفط؟

2- 1 أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أبرز الآثار السلبية والتداعيات التي نتجت عن حالة عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي الفترة بعد 2011 .

3- 1 أهمية البحث :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتأثيراتها على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية موضوع نقاش وتحليل دائمين.

إنها قضية تثير اهتمام العديد من الاقتصاديين، خاصة في ظل الظروف المضطربة التي تعاني منها العديد من دول المنطقة العربية.

1-4منهج البحث :

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي، حيث يتم جمع البيانات من مصادرها الرسمية ومراجعة التقارير الوطنية والدراسات المتاحة التي تتعلق بحالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2020.

يهدف هذا النهج إلى تقييم الوضع الاقتصادي في ليبيا في ظل الانقسام وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد.

1-5 فرضيات الدراسة:

يؤدي عدم الاستقرار السياسي في ليبيا إلى تعطيل إنتاج وتصدير النفط، وهو ما ينعكس سلباً على الإيرادات العامة ويعمّق الاعتماد الأحادي على القطاع النفطي، مما يحدّ من قدرة الدولة على تبني سياسات فعّالة للتنويع الاقتصادي، كما أن تفشي الفساد الناتج عن هشاشة المؤسسات في ظل غياب الاستقرار يعيق تطوير قطاعات بديلة ويقوّض بيئة الاستثمار، الأمر الذي يفاقم الأزمة الاقتصادية ويؤخر التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

1-6 الدراسات السابقة:

أظهرت **دراسة أميرة عمارة في عام 2022، التي تناولت 33 دولة نامية خلال الفترة من 2002 إلى 2010**، أن الاستقرار السياسي يلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول. بينما تشير نتائج عدم الاستقرار السياسي إلى عكس ذلك ، لذا، يتعين على صانعي السياسات دراسة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وترتيب الأولويات بناءً

على ذلك، من أجل وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية مستقرة تحقق معدلات نمو أعلى ، و رغم إثبات العلاقة الإيجابية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في 33 دولة نامية، لم تتناول الدراسة بشكل تفصيلي الآليات المؤسسية أو السياسات المحددة التي تعزز هذا الاستقرار، كما لم تميز بين أنواع عدم الاستقرار (مثل الانقلابات، الاحتجاجات، أو ضعف المؤسسات) وتأثير كل منها على النمو.

وفي **دراسة) سي جيلالي هاشمي) لعام 2020**، تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى نتائج سلبية ، وقد ركزت الدراسة على الجزائر فقط، دون اختبار مدى قابلية تعميم النتائج على دول ذات خصائص اقتصادية وسياسية مشابهة. كما لم تفصل بين مكونات عدم الاستقرار الاقتصادي (مثل التضخم، البطالة، تقلبات العملة) وتأثير كل منها على النمو.

وأما **دراسة رجب محمد محفوظ اشطيبة في عام 2018** خلصت إلى أن المؤسسات الاقتصادية في ليبيا تأثرت بشكل كبير بعد عام 2011 بسبب عدم الاستقرار في الحياة السياسية والأمنية والعسكرية، وغياب الحلول الفعالة للمشكلات التي تواجه البلاد ، وقد ركزت الدراسة على توصيف التأثيرات السلبية دون تقديم إطار تحليلي لتقييم فعالية السياسات أو المبادرات التي طُرحت لمعالجة الأزمة في ليبيا، كما غابت المقارنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في مدى تأثرها بعدم الاستقرار.

وأخيرا الدراسة التي أجراها عبد الرحمان بن سانية في عام 2013، فقد أكدت على قوة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي في ظل الاضطرابات التي شهدتها مصر بين 2011 و2013 ، فقد كانت نتائج عدم الاستقرار سلبية للغاية، حيث أدت إلى تعطيل الاستثمار وزيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتياطات الدولية، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات السياحية وتراجع مؤشرات البورصة، مما ساهم في انتشار الفقر والفساد وارتفاع معدلات البطالة ، ركزت الدراسة على فترة زمنية قصيرة (2011–2013) في مصر، وهي فترة اضطرابات حادة، دون تحليل طويل الأمد لتداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي بعد تلك المرحلة، كما لم تُفصّل في دور السياسات الاقتصادية أو التدخلات الدولية في التخفيف من الآثار السلبية.

اختلاف دراستي عن هذه الدراسات السابقة:

تتميز دراستي حول "التنويع الاقتصادي في ليبيا في ظل التحولات السياسية بعد 2011: قراءة تحليلية" بخصوصية منهجية ومعرفية تجعلها تتجاوز ما قدمته الدراسات السابقة، سواء من حيث زاوية المعالجة أو عمق التحليل أو اتساع الأفق الزمني والجغرافي،

ففي حين ركزت دراسة أميرة عمارة (2022) على العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في 33 دولة نامية خلال فترة ما قبل 2011، دون التطرق إلى الآليات المؤسسية أو التمييز بين أنماط عدم الاستقرار، جاءت دراستي

لتسد هذه الفجوة من خلال تحليل كيف تؤثر التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 على مسار التنويع الاقتصادي، مع محاولة فهم الأطر المؤسسية والسياسات العامة التي تعزز أو تعرقل هذا المسار ،وأما دراسة جيلالي هاشمي (2020) التي تناولت الجزائر، فقد أثبتت وجود علاقة طويلة

الأمد بين الاستقرار السياسي والنمو، لكنها لم تختبر قابلية تعميم نتائجها على دول مشابهة، ولم تفصل بين مكونات عدم الاستقرار الاقتصادي ، في المقابل، تسعى دراستي إلى تقديم قراءة تحليلية تأخذ في الحسبان خصوصية الحالة الليبية، مع إمكانية إجراء مقارنات مرجعية مع تجارب دول أخرى شهدت تحولات سياسية مماثلة، مما يمنحها بعدًا مقارنًا يعزز من عمقها التحليلي ، وفي السياق الليبي ذاته، ركزت دراسة رجب اشطيبة (2018) على توصيف التأثيرات السلبية لعدم الاستقرار على المؤسسات الاقتصادية، دون تقديم إطار تحليلي لتقييم فعالية السياسات أو مقارنة القطاعات المختلفة في مدى تأثرها ، وهنا تبرز أهمية دراستي التي لا تكتفي بالتوصيف، بل تتجه نحو تحليل ديناميكيات التنويع الاقتصادي، وتفكيك أثر التحولات السياسية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، من النفط إلى الزراعة والصناعة والخدمات ، أما دراسة عبد الرحمن بن سانية (2013) التي تناولت الحالة المصرية، فقد ركزت على فترة زمنية قصيرة (2011–2013) وخلصت إلى نتائج سلبية حادة دون تحليل طويل الأمد أو تناول دور السياسات الاقتصادية والتدخلات الدولية، في المقابل، تمتد دراستي على مدى زمني أطول، ما يمنحها قدرة على تتبع التحولات البنيوية في الاقتصاد الليبي، وتقييم أثر السياسات المتبعة، سواء المحلية أو المدعومة دوليًا، على مسار التنويع ، وباختصار، فإن دراستي لا تكتفي بتأكيد العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، بل تتعمق في تحليل كيف تؤثر التحولات السياسية على فرص التنويع الاقتصادي، وتقدم قراءة نقدية للسياسات والمؤسسات، مع مراعاة الخصوصية الليبية والانفتاح على المقارنة الإقليمية هذا ما يمنحها قيمة مضافة حقيقية في حقل الدراسات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

2- عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه.

يتجلّى عدم الاستقرار السياسي في صور مختلفة تشمل العنف الجماهيري، الاغتيالات، الاضطرابات والثورات، أو حتى التغيير المتكرر للحكومات (سواء بالإطاحة أو عبر الانتخابات)، ويؤدي هذا الوضع إلى شعور عام بعدم اليقين بشأن:

1. استقرار الهياكل المؤسسية (كالنظام القانوني).
2. استمرارية صُنّاع القرار في مناصبهم. هذا الغموض بدوره يسبب عدم وضوح في السياسات الاقتصادية المستقبلية، وقد يدفع صُنّاع القرار لاتخاذ قرارات قصيرة الأمد للحفاظ على مناصبهم أو لتقليص نفوذ منافسيهم. تترتب على عدم الاستقرار تكاليف ضخمة (فورية أو طويلة الأمد). ويُقاس عدم الاستقرار بمؤشرات مثل العنف، استقرار الحكومة، المظاهرات، وعدد مرات الأزمات السياسية/الأمنية/الدستورية.

2-1 مؤشرات عدم الاستقرار في ليبيا:

تتجسد ظاهرة عدم الاستقرار في ليبيا بشكل خاص من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية:

2-1-1 الانقسام السياسي : شهدت الدولة الليبية منذ عام 2014م تصاعدًا حادًا في مظاهر الانقسام السياسي، تجسّد في وجود حكومتين متنافستين، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب ، وبلغ هذا الانقسام ذروته في عام 2016م، حين تواجدت حكومتان فعليًا على الأرض: حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس أيضًا، وقد انعكس هذا التعدد الحكومي سلبًا على مؤسسات الدولة السيادية، حيث انقسمت البنية الإدارية والمالية إلى كيانات متوازية، فظهرت نسختان من المصرف المركزي، ومؤسستان للنفط، وجيشان، وسلطتان تشريعيتان، مما أدى إلى إضعاف فعالية الدولة وتشتت مواردها، وأثر بشكل مباشر على المال العام ووحدة القرار الوطني.

2-1-2 الصراعات المسلحة: منذ اندلاع ثورة فبراير عام 2011، دخلت ليبيا في دوامة من الصراعات المسلحة التي اتسمت بالدموية والاتساع الجغرافي، وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية جسيمة، فضلاً عن تعطيل مظاهر الحياة اليومية وتهجير سكان مدن وقرى بأكملها. وقد اتخذت هذه النزاعات طابعًا أهليًا في كثير من مراحلها، حيث انخرطت أطراف محلية في مواجهات مفتوحة، استعانت خلالها في بعض الأحيان بدعم خارجي من دول أو مجموعات مسلحة غير ليبية، ما عمّق الانقسام الداخلي وزاد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، وأضعف فرص التسوية الوطنية المستقلة.

2-1-3 إغلاق حقول وموانئ النفط: تعرض قطاع النفط الليبي، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لسلسلة من الإغلاقات القسرية للحقول وموانئ التصدير، نتيجة دوافع متعددة شملت اعتبارات سياسية وجهوية ومطالب مادية، وقد استخدمت بعض الأطراف هذه الإغلاقات كوسيلة ضغط لفرض رؤاها أو انتزاع مكاسب تفاوضية، وأدى هذا السلوك إلى انخفاض حاد في معدلات الإنتاج والتصدير، ما تسبب في خسائر مالية مباشرة للدولة، إضافة إلى أضرار غير منظورة تمثلت في تآكل البنية التحتية، وتعطيل منظومات التشغيل والصيانة، وتراجع الثقة الدولية في استقرار السوق الليبي للطاقة.

3- تأثيرات عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي.

يُعد الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل شبه كامل على النفط، ورغم محاولات التنويع لأكثر من 60 عامًا، يبقى النفط المحرك الرئيسي، تعرض الاقتصاد لصدمات مزدوجة: انخفاض أسعار النفط عالميًا وتراجع الإنتاج محليًا بسبب إغلاق الموانئ والحقول النفطية من قبل مجموعات مسلحة (كما حدث في إغلاق يناير 2020 الذي استمر 9 أشهر). وقد أدت الأزمات

المتراكمة، خاصة إغلاق المنشآت النفطية والانقسام السياسي، إلى أضرار اقتصادية جسيمة، أبرزها:

- **الخسائر المالية الضخمة:** خسارة إيرادات نفطية بلغت نحو 180 مليار دولار بين 2013 و 2020. (عفيفي،2024)
- **عجوزات مالية متفاقمة:** عجوزات مركبة في الميزانية، وارتفاع الدين العام إلى نحو 84 مليار دينار في عام 2020.(الورتاني،2025)
- **تكاليف إضافية:** تحمل الدولة تكاليف أعلى للاعتماد على التوريد الخارجي للمحروقات وتشغيل محطات الكهرباء بالوقود السائل بدلاً من الغاز الأرخص. وغيرها من الخسائر، ولتفسير أثر حالة عدم الاستقرار سوف نتناول أهم التأثيرات الاقتصادية من عدة جوانب

1. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وميزان المدفوعات:**

- توقف مسيرة التنمية منذ 2011 بسبب الصراعات والفساد المالي والإداري.
- شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انهيارًا كبيرًا، حيث انخفض بنسبة 73.9% في عام 2016 مقارنة بعام 2010.
- ظهر عجز غير مسبوق في ميزان المدفوعات من 2013 إلى 2017، مما اضطر السلطات لسحب كبير من احتياطيات النقد الأجنبي لتغطية العجز.
- أدى انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع النفقات إلى عجز مستمر في الميزانية العامة واللجوء للاستدانة المصرفية.

السنة	ميزان المدفوعات الكلي %	اجمالي الناتج المحلي الإسمي

100.6	7.5	2010
47.5	8.8	2011
112.6	15	2012
80	10.9-	2013
43	63.7-	2014
24.4	67.7-	2015
75.3	12.9-	2016
100.1	3.5	2017
112.9	8.7	2018
104.7	0.7-	2019
69.9	15.9	2020

المصدر : (مصرف ليبيا المركزي ، 2020، ص 179-181).

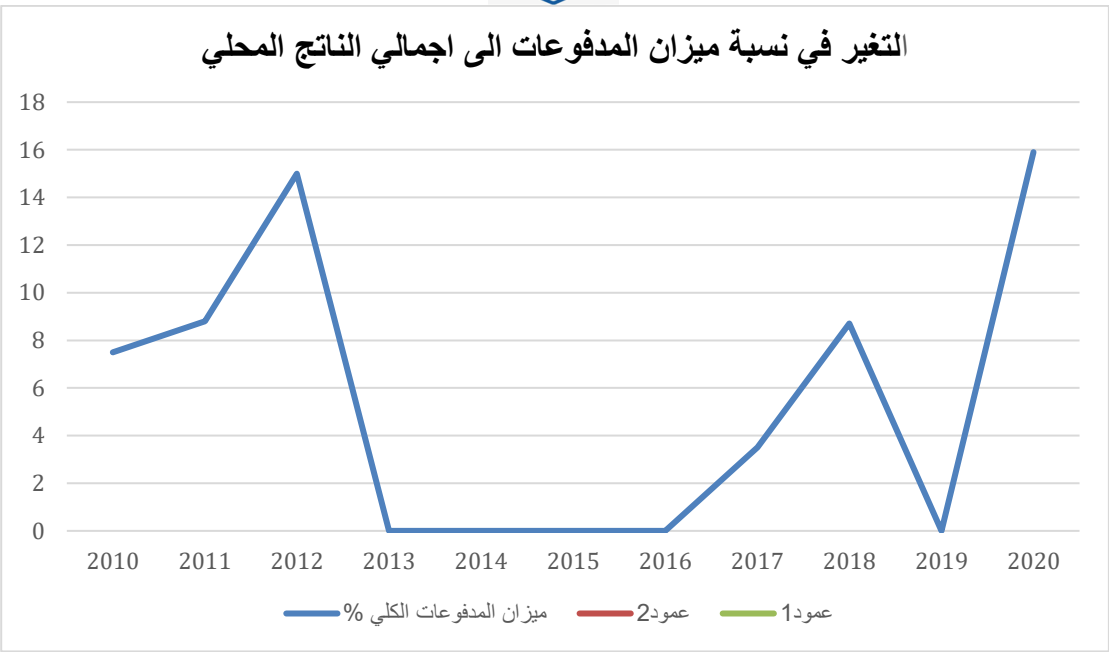

2. **التضخم ونصيب الفرد من الناتج:**

- أدت قيود المصرف المركزي على تمويل الواردات (نتيجة تراجع الموارد) إلى نقص السلع وارتفاع حاد في الأسعار (التضخم)، حيث أن الاقتصاد الليبي شديد الحساسية للتجارة الخارجية.
- بلغ معدل التضخم ذروته ليقترب من 28.9% في عام 2017، كما أدت الظروف إلى ظهور حالة من **الركود التضخمي**)نمو ضعيف وبطالة مرتفعة مع ارتفاع الأسعار(.
- شهد **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرًا** نتيجة تراجع إيرادات الدولة النفطية والنزاعات.

4- **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:**

شهد النمو الاقتصادي الليبي تقلبات حادة متأثرة بالنفط والصراع. فبعد انخفاض حاد في 2011 (-62%)، حقق نموًا تاريخيًا في 2012 (+123.14%) بفضل استئناف إنتاج النفط.

لكن الفترة من 2013 إلى 2016 كانت الأسوأ بسبب الصراع السياسي.(World Bank, 2023, p. 15).

4-1 تدهور التنمية والإنفاق الحكومي

- **توقف المشاريع التنموية:** بسبب غياب الأمن وضعف سيادة الدولة، لم تتمكن الشركات الأجنبية من استكمال المشاريع الحيوية (تعليم، صحة، بنية تحتية)، مما أدى إلى توقف الخطط الاستثمارية.(ESCWA, 2020, pp. 12–14).
- **تراجع مخصصات التنمية:** لم تعطِ الميزانيات الحكومية (المسماة "الترتيبات المالية") أولوية للتنمية، بل تضخمت فيها مخصصات الرواتب والنفقات التشغيلية. انخفضت مخصصات التنمية من 51% في 2010 إلى 5% في 2020.(.World Bank, 2023, p. 21)

4-2 أزمة السيولة وسعر الصرف:

- **تدهور قيمة الدينار:** أدت موجة التضخم غير المسبوقة ونقص السيولة في المصارف إلى تدهور مستوى معيشة المواطنين وانخفاض قيمة الدينار الليبي بشكل حاد في السوق السوداء، مما زاد من المعاناة، خاصة مع انتشار جائحة كورونا.(ESCWA, 2020, pp. 17–18).
- **انتعاش السوق السوداء:** أدى تشدد المصرف المركزي في فتح الاعتمادات لوقف نزيف العملة إلى انتعاش السوق الموازية (السوداء)، حيث ارتفع سعر الدولار فيها بأكثر من 200%. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الدينار في السوق الموازية بنسبة 75% بحلول عام 2014.(الشيباني، 2023، ص. 510).

- **الإصلاحات النقدية:** في أواخر 2020، وافق المصرف المركزي على تعديل قيمة الدينار لتوحيد سعر الصرف الرسمي مع سعر السوق الموازية عند حوالي 4.48 دينار لكل دولار، بهدف تقليص الفجوة المتزايدة.(World Bank, 2023, p. 22).
- **أزمة نقص السيولة:** عانت المصارف التجارية من عجز في توفير السيولة، مما منع المواطنين من سحب رواتبهم. أدى لجوء المصارف المركزية المنقسمة إلى طباعة الأوراق النقدية إلى تضخم كبير في النقد المتداول بين الجمهور، حيث ارتفع من 7.6 مليار دينار في 2010 إلى 27.1 مليار دينار في 2016. (ESCWA, 2020, p. 19).

3-4 تفشي الفساد المالي:

صُنّفت ليبيا كواحدة من أكثر دول العالم فساداً، حيث شمل الفساد ثلاث قطاعات رئيسية:

1. **فساد المؤسسات الحكومية:**
   - **تضخم الرواتب والنفقات:** بلغت نسبة المرتبات 60% من الميزانية في 2017 (بعد أن كانت 15% في 2010) بسبب قرارات التعيين العشوائية.
   - **إنتاجية ضعيفة:** بلغ إجمالي العاملين في الدولة حوالي 2.3 مليون موظف (27% من السكان)، بإنتاجية لا تتجاوز ربع ساعة يوميًا.
   - **تعدد الحكومات:** أدى لجوء المسؤولين إلى إبرام عقود واتفاقيات غير منسقة إلى إهدار المال العام.
2. **فساد القطاع الخاص:** ظهر بشكل خاص في المقاولات والتوريدات، وشمل التهرب الضريبي، تزوير مستندات الشحن لتحويل الأموال للخارج عدة مرات، والتهرب الجمركي.

3. **فساد القطاع المصرفي:**

- **استنزاف الاحتياطيات:** اتبع المصرف المركزي سياسة غير منضبطة في تلبية طلبات النقد الأجنبي للحكومات والقطاع الخاص، مما أدى إلى تحويلات خارجية بقيمة 146 مليار دولار بين 2012 و 2016، ونجم عنه انخفاض الاحتياطيات من 115 مليار دينار في 2012 إلى 43 مليار دينار في 2016.(الشيباني، 2023، ص. 518).
- **مظاهر الفساد:** شمل ذلك تهريب الأموال عبر التلاعب بالاعتمادات والتوريدات الوهمية، غسيل الأموال، والتلاعب في البطاقات الإلكترونية ومخصصات العملة الصعبة.

(World Bank, 2023, p. 25).

النتائج:

تُظهر الدراسة أن الاضطراب السياسي والصراعات المسلحة بين الجماعات المتنازعة قد أسفرا عن آثار مدمرة على المجتمع، مما أثر على جميع جوانب الحياة وأضعف الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

يُعد ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد الكلي على النفط الضعف الهيكلي الأساسي في ليبيا. هذا الضعف تفاقم وتعمق بسبب تأثير عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة بعد 2011، مما أدى إلى تدهور بيئة الاستثمار في ليبيا، و بالتالي، أدى هذا العنف السياسي إلى

تراجع حاد في الثقة المحلية والدولية، مما أفشل أي جهود لتنمية القطاعات غير النفطية، وغيّب أي رؤية اقتصادية واضحة وطويلة الأمد للتنويع.

ومع التوقف المتكرر لحقول النفط وموانئه، انخفضت الإيرادات إلى مستويات غير مسبوقة، مما انعكس سلباً على المجتمع وأفراده، مما أدى إلى النتائج التالية:

1. توقف مسيرة التنمية الشاملة بشكل فعلي، مع صعوبة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية.
2. شهدت البلاد ارتفاعًا قياسيًا في معدلات التضخم وانخفاضًا حادًا في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية.
3. تفاقمت الأزمة المعيشية بسبب نقص حاد في السلع الأساسية في الأسواق، وانتشار ظاهرة الاحتكار، إلى جانب نقص مزمن في السيولة النقدية في المصارف.
4. ازدادت مستويات الفقر والبطالة بشكل كبير، وتدهورت كفاءة وجودة الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء، النظافة، والصحة، مما زاد من صعوبة حياة المواطنين ومعاناتهم اليومية.
5. عجز متزايد في الموازنة العامة وارتفاع الدين العام نتيجة لـ الإسراف في الإنفاق الحكومي وتجاهل سياسات الترشيد، مما أدى إلى اختلال خطير في الهيكل المالي وانخفاض في الاحتياطيات.
6. تفاقمت كل هذه الأزمات الاقتصادية والخدمية بتأثير مباشر من تفشي ظاهرة الفساد في كل من المؤسسات العامة والخاصة، مما أدى إلى هدر الموارد ومنع وصول الدعم المخصص إلى مستحقيه.

التوصيات:

إن جوهر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا يترسخ بالدرجة الأولى في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمرة. ومن هذا المنطلق، فإن أي إجراءات إصلاحية اقتصادية تُتخذ بمعزل عن معالجة هذا الخلل الأساسي ستكون غير مضمونة النجاح، وستبقى نتائجها، في أحسن الأحوال، محدودة جداً ومؤقتة. فالواقع يثبت أن الإصلاحات الاقتصادية ستظل تواجه نفس الظروف والأزمات المتكررة التي شهدتها البلاد في السنوات الماضية.

لذلك، وللشروع في طريق موحد وفعال لبناء دولة مستقرة وموحدة، نوصي بما يلي:

أولاً: الإصلاح السياسي والأمني (الأساس الضروري)

1. **تحقيق التوافق السياسي والمصالحة المجتمعية:** لا بد من تحقيق توافق سياسي شامل بين الأطراف المتنازعة، يرافقه مصالحة مجتمعية حقيقية تضمن توحيد الجهود الوطنية. الهدف هو لمّ شمل الوطن وتوحيد الشرق والغرب تحت مظلة سلطات تنفيذية، تشريعية، وقضائية موحدة، تُنهي حالة الانقسام.
2. **بناء المؤسسات الوطنية الموحدة:** العمل فوراً على إعادة توحيد كافة المؤسسات للدولة وإخضاعها للضوابط والقواعد الإدارية والمالية التي يحددها القانون، لضمان الكفاءة والشفافية.
3. **احتواء السلاح وبناء القوات النظامية:** يجب إلغاء كل الأوضاع الاستثنائية، وخاصة ما يتعلق بحمل السلاح خارج سلطة الدولة، و ينبغي التركيز على بناء جيش وشرطة وطنية موحدة تخضع حصرياً لسلطة الدولة وقوانينها، و هذا يعزز الاستقرار السياسي والأمني وهذا ضروري لضمان استمرارية إنتاج وتصدير النفط كمصدر الدخل الرئيسي للدولة دون انقطاع.

ثانياً: الإصلاح المالي والاقتصادي (الخطوات التنفيذية)

1. ترشيد الإنفاق الحكومي وضبط سياسات التوظيف :

تقتضي متطلبات الإصلاح المالي المستدام اعتماد نهج حاسم في ترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال تقليص النفقات غير الضرورية وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية، كما يستلزم الأمر الحد من التوسع غير المبرر في التوظيف داخل القطاع العام، بما يضمن توافق السياسات التشغيلية مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية والانضباط المالي، ويعزز من قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين النمو والتنمية.

2. **ضبط العملة الأجنبية والواردات:** ينبغي الحد من الإسراف في فتح الاعتمادات المستندية، ووقف إهدار العملة الأجنبية، وحصر الإنفاق على الواردات في الضروريات الأساسية دون الكماليات، وذلك للحفاظ على احتياطيات البلاد من العملة الصعبة.

المراجع العربية:

1- **البنك الدولي** . .(2021) *تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا* 21) أبريل).
2- **البنك الدولي**. .*بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*.((Data (albankaldawli.org) .
3- **التومي، ف. م** .(2015) .*التنمية المستدامة في ليبيا: بين النظرية والتطبيق*. بنغازي: مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
4- **الشيباني، ر. خ. (2023). تقدير فعالية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990–2020. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 1، 501–530.**
5- **القذافي، م. ع** .(2008) .*الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات*. طرابلس: دار الفاتح للنشر والتوزيع.
6- **بن سانية، عبد الرحمن**. (2013). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي – الاقتصاد المصري نموذجا. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد 18، ص140–148.جامعة غرداية، الجزائر.

7- **حسين، سرتية صالح**. (2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*،.(11)2

8- **ديوان المحاسبة**. .(2016) *التقرير السنوي 2016*.

9- **ديوان المحاسبة**. .(2017) *التقرير السنوي 2017*.

10- **ديوان المحاسبة**. .(2020) *التقرير السنوي 2020*.

11- **غيث، سالم عبد السلام**. (2021). التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا، دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين 1990 – 2018. *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*، العدد 11 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.

12- **مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء**. .(2017) *النشرة الاقتصادية*، 57)الربع الرابع(

13- **مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء**. .(2020) *كتيب الإحصاءات النقدية والمالية*-1966) 2020).

14- **مطبوعات الأمم المتحدة (الإسكوا)**. .(2020) *دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والأفاق*. بيروت، لبنان: بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح.

15- **الهيئة العامة للمعلومات**. .(2018) *التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا*.

16- **وزارة التخطيط** .*تقديرات سنوات 2010-2020*.

المراجع الأجنبية:

1- Carmignani, F. (2003). Political instability, uncertainty and economics. *Journal of Economic Surveys, 17* (1), 1-2.

2- ESCWA. (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. https://www.unescwa.org/ar/publications

3- Hewitt, C. (1993). *Consequences of Political Violence*. Brookfield: Dartmouth.

4- Trading Economics. (n.d.). *Unemployment rate*. Retrieved September 29, 2025, from https://ar.tradingeconomics.com/libya/unemployment-rate

5- World Bank. (2023). Libya Economic Monitor – Fall 2023. Middle East and North Africa Region. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099615401292423522/pdf/